

من وزير الاقتصاد والمالية  
إلى

1608

الموضوع: الخصم من المورد بنسبة 2,5% على بيع العقارات  
المرجع: مکتوبكم الوارد بتاريخ 22 سبتمبر 2014

لقد ذكرتم بمکتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه أنّ شركتكم الفلاحية المكوّنة سنة 2005 والتي لم تسوف مدّة العشر سنوات لطرح أرباحها المتأتية من نشاطها الفلاحي، تنوي التقيوت في أرض فلاحية متواجدة بمنطقة فلاحية لفائدة شركة فلاحية أخرى وأنّ هذه الأخيرة تعترّم القيام بالخصم من المورد بنسبة 2,5% على المبالغ التي ستدفعها لكم مقابل اقتنائها للأرض المذكورة، وطلبتم معرفة هل أنّ الخصم من المورد يستوجب في هذه الحالة أم لا؟

جوابا، يشرفني إعلامكم أنه تمّ بمقتضى الفصل 46 من قانون المالية لسنة 2013 توسيع مجال الخصم من المورد ليشمل كلّ عمليات التقيوت في العقارات بصرف النظر عن صفة البائع شخصا معنويا كان أو طبيعيا وبصرف النظر عن صبغتها أي بما في ذلك الأراضي الفلاحية الملحقة بموازنة.

هذا، وطبقا لأحكام الفصل 11 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات لا يطبق النظام الجبائي التفاضلي للمداخيل والأرباح المتأتية من الإستغلال على المداخيل والأرباح الإستثنائية المتمثلة في القيمة الزائدة الناتجة عن التقيوت في العقارات المبنية والعقارات غير المبنية.

وبالتالي، وفي الحالة الخاصة تخضع عملية التقيوت في الأرض الفلاحية موضوع مکتوبكم للخصم من المورد بنسبة 2,5%.

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

عن وزير الاقتصاد والمالية

وبتفويض منه

المدير العام للدراسات  
والتشريع الجبائي

الإمضاء: حبيبة جراد اللواتي